

المقدمة

الحاسبة لغة الاقتصاد واللغة المشتركة بين المؤسسة ومتعاملها، ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات فهي تعكس المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلد، غير أن الاختلافات الثقافية والفلسفية للحاسبة بين الدول، جعلت القوائم المالية صعبة المقارنة في الزمان والمكان بالنسبة للمؤسسات، لتشكل عائقا أمام الاستثمارات الأجنبية، وتصبح اللغة المالية غير متجانسة تنقصها الشفافية من جهة، ومصداقية المعلومة المالية من جهة أخرى.

وحتى تستجيب القوائم المالية لمختلف الاحتياجات، يجب أن تتم عملية حصر وتصنيف وتسجيل الأحداث الاقتصادية والمالية على أسس موحدة من المبادئ والممارسات المحاسبية، كما يجب ضبط العملية المحاسبية بجملة من المعايير المحاسبية لضمان التجانس في إعداد المعلومات المحاسبية والمالية، وقد تجسد ذلك في مسعى التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي من طرف الهيئات والمنظمات المحاسبية الدولية، حيث كان للجنة معايير الحاسبة الدولية دور كبير في إصدار معايير محاسبية عالية الجودة لإعداد وعرض قوائم مالية تركز على مبدأ الإفصاح المحاسبي بكل مقوماته من أجل تقليص الاختلافات في الممارسات المحاسبية.

وبما أن الجزائر اختارت الاندماج في الاقتصاد العالمي، وأن تكون عنصرا حيويا في قلب التحولات العالمية للحاق بركب التوافق المحاسبي الدولي، فقد انطلقت في إجراءات تحرير اقتصادها بإصلاحات مستختلف الميادين، لتهيئة أرضية جديدة للاستثمار المحلي والأجنبي. ولمواكبة هذه التحولات الاقتصادية والتغيرات الجذرية، لا بد من نظام محاسبي يكون في مستوى هذه الرهانات، نظام يضمن التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية بهدف تحسين القوائم المالية والمعلومة المالية التي تقوم بإعدادها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

أهمية البحث

تظهر أهمية البحث من خلال النقاط الموالية:

- تزامن الدراسة مع الاتجاه المتزايد نحو انسجام وتوافق الممارسات المحاسبية على الصعيد الدولي مع المعايير المحاسبية الدولية.
- أهمية الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية في إعداد القوائم المالية، لتلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات المالية لاتخاذ القرارات المختلفة، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري والمتمثلة أساسا في إنشاء بورصة القيم المتداولة، والمفاوضات الجارية لإتمام اتفاق الشراكة الأوروبية والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.
- دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، وكيفية تحسينها للوصول بها إلى المستوى المطلوب، الأمر الذي يجتم على كل دولة راغبة في الاندماج في الاقتصاد العالمي، اعتماد المعايير المحاسبية الدولية أو على الأقل تكيف أنظمتها المحاسبية لضمان الفهم والقراءة الموحدة للقوائم المالية.

- تقييم مستوى الإفصاح الفعلي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بالمقارنة مع شروط وقواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية.

وتظهر القيمة المضافة لهذه المذكرة من خلال دراسة القوائم المالية بعد استكمال النصوص القانونية والتنظيمية للنظام المحاسبي المالي ودخوله حيز التطبيق، وبالتالي، تقديم الصيغة النهائية لإعداد القوائم المالية وإمكانية إجراء مقارنتها بالقوائم التي تعد على أساس مرجعية المعايير المحاسبية الدولية.

أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار البحث لأسباب مرتبطة بتخصص الباحثة والرغبة في توسيع الاطلاع والبحث حول ما تعرفه المحاسبة من تحولات على المستوى الدولي فكريا وميدانيا، خاصة بعد صدور المعايير المحاسبية الدولية.

كما أن النظام المحاسبي المالي يشكل موضوع الساعة على الساحة الوطنية، غير أن المراجع التي خصصت له قليلة، وتأتي هذه المحاولة لإثرائه بدراسة القوائم المالية التي تمثل ناتج كل عمل محاسبي.

أهداف البحث

بالإضافة للإجابة على السؤال الأساسي في إشكالية البحث، واختبار صحة الفرضيات المتبناة، فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

- إبراز البعد الدولي للمحاسبة وتوضيح أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للمؤسسة.
- دراسة مبادئ إعداد وعرض القوائم المالية ذات الاستخدام العام من خلال النظام المحاسبي المالي والحكم على درجة الإفصاح فيها بالاعتماد على ما جاء في المعايير المحاسبية الدولية للعرض والإفصاح.
- تحديد دور القوائم المالية في دعم الثقة بين المؤسسة ومتعاملها، باعتقاد مبدأ الإفصاح والشفافية وخاصة آفاق تحقيق ذلك على مستوى المؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.
- دراسة وسائل تفعيل الميدان لما جاء به النظام المحاسبي المالي على مستوى المؤسسة ومحيطها وانعكاس ذلك على القوائم المالية.

حدود البحث

يتحدد إطار هذا البحث بدراسة القوائم المالية ذات الاستعمال العام الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي، والمعايير المحاسبية الدولية التي تتناول إعداد وعرض القوائم المالية والإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية لما يرد فيها. لذلك، يتم التركيز على الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية كمرجع أساسي لإعداد القوائم المالية، ومن المعايير المحاسبية؛ عرض القوائم المالية IAS1

قائمة التدفقات النقدية IAS7، الأحداث بعد فترة إعداد التقارير IAS10، التغييرات في السياسات والتقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء IAS8، الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة IAS24 والمعياري الدولي لإعداد التقارير المالية الأول IFRS1.

وقد تم اختيار هذه المعايير باعتبار مواضعها ذات ارتباط مباشر ودائم بالقوائم المالية. كما يتم تناول القوائم المالية من خلال النظام المحاسبي المالي الجزائري ومدى توافقها مع محتوى هذه المعايير ومرجعية إعدادها.

إشكالية البحث

في هذا الإطار، كان موضوع هذه المذكرة محاولة لإجابة على الإشكالية الموالية:

مامدى تحقيق القوائم المالية المعدة حسب النظام المحاسبي المالي، المبادئ الأساسية للعرض والإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية والإطار المفاهيمي للمحاسبة؟

الأسئلة الفرعية

تضم هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي يتم الإجابة عليها من خلال محتوى هذه المذكرة وهي:

- ماهي القوائم المالية في الفكر المحاسبي ودلالاتها كأداة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية وتقديم صورة صادقة عن المؤسسة لمختلف المتعاملين معها؟

- ما هي الأبعاد المتوقعة من إعداد القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية، ومدى مساهمتها في تطوير مخرجات النظام المحاسبي؟

- هل تحقق القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي، المبادئ الأساسية لمجلس معايير المحاسبة الدولية والمعايير المحاسبية ذات الصلة، وما هي أهم الاستحداثات التي جاء بها؟

- كيف يتم تفعيل السبل الكفيلة لإنجاح النظام المحاسبي المالي لتتمكن المؤسسة الجزائرية من العمل بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية في القوائم المالية.

الفرضيات

للإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث تُطرح الفرضيات الموالية:

الفرضية العامة

- بإمكان تجاوز النقائص التي عرفتتها المؤسسة الجزائرية في إعداد القوائم المالية، بتطبيق المبادئ الأساسية لمجلس معايير المحاسبة الدولية ومعايير العرض والإفصاح، من خلال النظام المحاسبي المالي في ضوء متطلبات البيئة المحاسبية الجزائرية.

الفرضيات الفرعية

- تظهر أهمية العمل المحاسبي في مخرجات النظام المحاسبي المتمثلة في القوائم المالية الأساسية والإيضاحات المتعلقة بها.
- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يحقق تجانسا عالميا في الممارسات المحاسبية، وتوحيد القراءة المالية للقوائم المالية وتعزيز ثقة المستخدمين في شفافيتها.
- تستطيع المؤسسة الاقتصادية في الجزائر تحسين جودة القوائم المالية من خلال اعتماد النظام المحاسبي المالي للوصول بها إلى المستوى المطلوب وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، والمقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية بتوفير البيئة الاقتصادية الملائمة وبتفعيل مختلف المحددات لإنجاح النظام المحاسبي المالي.

المنهج المتبع

تم معالجة الموضوع باتباع المنهج الوصفي في تقييم مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية لمستخدميها، والمنهج التحليلي في دراسة القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية وتلك التي تُعدّها المؤسسات الاقتصادية وفق ما جاء في النظام المحاسبي المالي، ثم تحليل أهم الاستحداثات التي كان لها أثر تمييز القوائم المالية عن تلك التي كانت تعد في ظل المخطط الوطني للمحاسبة.

خطة البحث

لتحقيق الهدف من هذه الدراسة، والإجابة على الإشكالية المطروحة، يتم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول هي:

- الإطار العام للمحاسبة والفكر المحاسبي.
- القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية.
- القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي ومدى توافقتها مع معايير العرض والإفصاح.

الفصل الأول: الإطار العام للمحاسبة والفكر المحاسبي.

بدأ تطور الفكر المحاسبي نتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي، انطلاقا من اعتبار المحاسبة كأداة حساب لتعريف الأفراد بحقوقهم والتزاماتهم، إلى نظام للمعلومات يؤثر على سير الأحداث والتعاملات الاقتصادية، قد يكون تأثيرا إيجابيا يرتبط بتحقيق المنافع الاقتصادية، أو تأثيرا سلبيا إذا كانت المعلومات المحاسبية غير ملائمة وغير موثوق فيها.

ولذلك أخذت المحاسبة مكائنتها في الأبحاث والدراسات على المستوى المهني والدولي بتطور الفكر المحاسبي الذي اتضحت مظاهره في الممارسات المحاسبية المتباينة بين مختلف دول العالم، انعكست آثارها على

القوائم المالية التي تمثل الوسيلة الأساسية لإيصال المعلومات المالية إلى المستفيدين المتواجدين في بيئات متباينة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. ومن هذا المنطلق، تتباين أهداف القوائم المالية لتكون ملائمة لاحتياجات المحيط الذي تستخدم فيه. ومنطقيا أن يتم إعدادها بناء على أسس ومبادئ تختلف من بيئة إلى أخرى، مما ينتج عنه اختلاف الكثير من المفاهيم المحاسبية إلا ما تم التعارف عليه بحكم الممارسة والاتفاقيات. والقوائم المالية المعدة على هذا الأساس يصعب تفسيرها وتحليلها وترتفع تكلفة فهمها من طرف المستفيدين منها من بيئة غير البيئة التي تم إعدادها فيها.

تصنيف النظم المحاسبية في الفكر المحاسبي ومساعي التوافق المحاسبي الدولي

تم تصنيف النظم المحاسبية في مجموعات متجانسة يجمعها تشابه العوامل البيئية المؤثرة والمصادر المنظمة للمحاسبة، فكان التصنيف الرائد الذي قسم دول العالم إلى نظامين، أنكلوساكسوني تميز بالتنظيم المهني للمحاسبة، وقاري أوروبي تميز بالتنظيم القانوني للمحاسبة. وقد بين هذا التصنيف للنظم المحاسبية أن هناك إطارا دوليا للمجهودات التي تهدف إلى إيجاد التناسق بين الدول أو الأقاليم بلغة محاسبية مشتركة، خاصة بعد توسع نشاط الشركات خارج حدود أقاليمها ومواجهتها لصعوبة الفهم والمقارنة للقوائم المالية.

التوحيد ومسعى التوافق المحاسبي الدولي

ظهرت مساعي التوافق المحاسبي الدولي الرامية إلى توحيد مخرجات النظام المحاسبي باستعمال أدوات التنظيم المحاسبي المتمثلة في المعايير المحاسبية والإفصاح المحاسبي، وما زالت جهود الهيئات والمنظمات الدولية متواصلة لمعالجة المشاكل التي تواجه العمل المحاسبي دوليا ومحليا من خلال الدور الذي تقوم به لجنة معايير المحاسبة الدولية منذ تأسيسها سنة 1973، بهدف إعداد وإصدار للصالح العام معايير محاسبية عالية الجودة لإعداد وعرض قوائم مالية تكون قابلة للفهم والمقارنة وذات مصداقية وشفافية باعتمادها على مبدأ الإفصاح المحاسبي بكل مقوماته.

وإن كان التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي بعيدا عن التطبيق العملي، فإنه يمكن تحقيق مسعى التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية لتقليص الاختلافات بينها وبين المعايير والممارسات المحاسبية لمختلف الدول. غير أن التحديات التي تواجه عملية التوافق المحاسبي كثيرة، منها ما يتعلق بطبيعة البيئة المحاسبية لكل بلد بما تحمله من خصائص، أو الانحراف عن التطبيق العملي للمعايير لأسباب متنوعة أو حدود التوافق المحاسبي بحد ذاته بالرغم مما يقدمه من مزايا وتحقيق للأهداف.

الفصل الثاني: القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية.

يتناول هذا الفصل دراسة القوائم المالية ذات الاستعمال العام، من خلال الإطار المفاهيمي للمحاسبة والمعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية والإفصاح المحاسبي.

تعريف الإطار المفاهيمي للمحاسبة

عرّف مجلس معايير المحاسبة الدولية الإطار المفاهيمي للمحاسبة بأنه "الإطار الذي يحدد أهداف القوائم المالية والصفات النوعية للمعلومات التي تتضمنها عناصر القوائم المالية ومفاهيم الاعتراف والقياس المتعلقة بها". وتظهر المحددات الأساسية لتعريف الإطار المفاهيمي للمحاسبة فيما يلي:

- من حيث المضمون، فإنه يضم مجموعة أهداف دقيقة ومفاهيم محددة تتعلق بالقوائم المالية.
- من حيث الهدف، فإنه يرمي إلى وضع قاعدة مشتركة لانطلاق الممارسات المحاسبية وإعداد القوائم المالية.
- من حيث الجهة، التي تقوم بإعداده، فإن الهيئات المحاسبية هي المكلفة بوضع إطار مفاهيمي كمرجع لإصدار المعايير المحاسبية.

كما ركز الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية على احتياجات المستثمرين كهدف أساسي للقوائم المالية بما أنهم المساهمون برؤوس الأموال الأكثر تعرضا للمخاطر التي تواجه المؤسسة، وأن تلبية احتياجات هؤلاء ستبلي أيضا أغلب احتياجات باقي المستخدمين.

وضمن فقراته ومن خلال المعيار المحاسبي الدولي الأول "إعداد وعرض القوائم المالية" حدد مجموعة من المبادئ والأسس والفرضيات والخصائص النوعية التي يتم الاستناد إليها في إعداد القوائم المالية.

القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية وهي تشمل حسب الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية مجموعة القوائم الأساسية المتمثلة في الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية ومجموعة القوائم الأخرى (الفرعية) المتمثلة في قائمة التغيرات في قائمة تغيرات الأموال الخاصة والإيضاحات المتممة والتفسيرية.

ورغم التنوع في القوائم المالية إلا أن النظرة إليها لا تتجزأ، باعتبار أن المعلومات التي ترد فيها مكتملة لبعضها البعض في اتخاذ القرارات، وتقتضي النظرة العادلة والمتفحصة أن لا يكتفي بما يرد عن عنصر معين في قائمة واحدة، بل أيضا ما يعرض عن العنصر ذاته في القوائم الأخرى.

وتظهر القيمة الاستعمالية للمعلومة المالية الواردة في القوائم المالية على مستوى المؤسسة كأداة للقياس والقيادة حيث يدير أصحاب القرار في مجلس الإدارة الاستراتيجية انطلاقا من المعلومات الناتجة عن العمل المحاسبي، كما تظهر على مستوى الأسواق للحصول على رؤوس الأموال و لجلب المستثمرين تنشر المؤسسات نتائجها المالية التي تدرس من قبل مختلف المحللين ووكالات التنقيط، بحيث كلما كان انطباعهم النهائي إيجابيا كلما زاد حظ المؤسسة في زيادة رأس مالها في هذه الأسواق.

ولإعطاء القوائم المالية مصداقية أكبر وشفافية أوسع، حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية ضمن معاييره المحاسبية الأسس اللازمة لإعداد القوائم المالية والمتمثلة في الافتراضات المحاسبية، القيود (الاتفاقيات) المتعلقة

بالمعلومات المالية، القياس والاعتراف بعناصر القوائم المالية ومفاهيم رأس المال والحفاظ عليه وتحديد الحد الأدنى من العناصر التي يجب أن تظهر في كل قائمة مالية. كما ركز على كيفية الإفصاح المحاسبي وشروطه وتحديد ما يجب الإفصاح عنه من معلومات، لتصبح القوائم المالية في حد ذاتها أهم وسيلة للإفصاح المحاسبي.

الفصل الثالث: القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي ومدى توافقها مع معايير العرض والإفصاح.

في إطار تحديث الآليات التي صاحبت الإصلاح الاقتصادي على الساحة الوطنية، تراكمت مجموعة من العوامل التي أصبحت دوافع ملحة لتغيير الممارسات المحاسبية، وفي نفس الوقت السعي للتوافق المحاسبي مع القواعد المطبقة على الصعيد العالمي، باعتماد نظام محاسبي جسد مسار التوحيد المحاسبي من خلال المراحل التمهيديّة التي سبقت الإعلان عن مشروع الإصلاح المحاسبي حتى صدور القرار النهائي باعتماده في الحياة العملية للمؤسسة الجزائرية.

النظام المحاسبي المالي

شكل النظام المحاسبي المالي موضوع المصادر التشريعية والتنظيمية ومصادر أخرى أكسبته الطابع القانوني من حيث المحتوى والأهداف وكذا إلزامية التطبيق على كل المؤسسات التي تدخل في مجال العمل به. وقد حُدد مفهومه بمقتضى القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتعلق بالنظام المحاسبي المالي على أنه نظام لضبط المعلومة المالية عن طريق قوائم مالية تعكس الصورة الصادقة للوضع المالي والمركز المالي والأداء المالي وخزينة الكيان في نهاية الدورة.

يعتبر النظام المحاسبي المالي فرصة لتعويض التأخر المتراكم في المجال المحاسبي على مختلف الأصعدة وإعطاء المحاسبة في الجزائر مكانتها بين الدول المتقدمة، وذلك بتقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسة العالمية بالاعتماد في العمل المحاسبي على إطار مفاهيمي للمحاسبة ومبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر ومفاهيم واضحة بمعايير دولية، وبالتالي، إعطاء مصداقية للقوائم المالية. كما يهدف النظام المحاسبي المالي إلى وضع أداة تتكيف مع البيئة الجديدة التي تولدت من خلال الإصلاحات الاقتصادية، والتي بدأت مع الارتباطات الجديدة للجزائر، وبشكل خاص الدخول في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تلبية احتياجات المستخدمين الجدد للمعلومات المالية والمحاسبية حول المؤسسات الجزائرية خاصة المستثمرين الأجانب.

القوائم المالية من نصوص النظام المحاسبي المالي

تشمل القوائم المالية حسب المادة 25 من القانون رقم 07-11، الميزانية، قائمة الدخل (حساب النتائج) كقوائم تقليدية أما القوائم الجديدة فتشمل قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)، قائمة تغيرات الأموال الخاصة (جدول تغيرات الأموال الخاصة) والإيضاحات المتممة للقوائم المالية (الملاحق).

ويُعتبر مضمون النظام المحاسبي المالي ككل مرجعا محاسبيا يحتوي على شرح كتابي لقواعد التسجيل والتقييم والطرق المحاسبية المعتمدة ومختلف الاعتبارات العامة لإعداد وعرض وفهم مضمون القوائم المالية.

ويمكن تلخيص هذه الاعتبارات فيما يلي:

- تعرض القوائم المالية بشكل إجباري بالعملة الوطنية.
- يجب أن تعرض القوائم المحاسبية الوضعية المالية للمؤسسة، وكذا كل تغيير يحدث على الحالة المالية كما يجب أن تعكس كل المعاملات والأحداث المتعلقة بنشاط المؤسسة.
- كل مؤسسة لها مؤسسات فرعية يجب أن تنشر القوائم المالية المدججة للمؤسسة الأم ككل سنوياً.
- يمكن أن تلجأ المؤسسة إلى إعادة التقدير بغرض تحسين مستوى المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية.

- هناك تكامل بين القوائم المالية، لأن إعداد بعضها يكون انطلاقاً من نفس البيانات، وإعداد البعض الآخر يكون انطلاقاً من المعلومات الواردة في القوائم الأخرى، بحيث تعرض كل قائمة جانباً مما أسفر عنه نشاط المؤسسة، وفي النهاية تقدّم هذه القوائم مجتمعة المعلومة التي تلبّي احتياجات المستخدمين للقوائم المالية.

استحداث النظام المحاسبي المالي على مستوى القوائم المالية

تظهر هذه الاستحداثات من خلال النقاط التالية:

- تحديد المفاهيم لمختلف المصطلحات التي تشكل أساس القوائم المالية منها الأصول والخصوم والإيرادات والمصاريف.
- إنشاء إطار للمحاسبة المالية يكون مرجعاً لإعداد القوائم المالية.
- إدخال فكرة حسابات التجميع، وتطوير طرق عرض القوائم المالية.
- اعتماد مبادئ محاسبية جديدة مثل فكرة الصورة الوافية وتغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني في إعداد القوائم المالية.
- إلزامية عرض بيانات الدورة السابقة بالنسبة للميزانية وقائمة الدخل.
- تقليص عدد القوائم المالية إلى خمس قوائم من أصل سبعة عشر قائمة مع إعطاء الأولوية للميزانية مقارنة بقائمة الدخل (حساب النتائج).
- إلزامية إعداد قائمتين جديدتين هما قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة) وقائمة تغيرات الأموال الخاصة، أما الإيضاحات المتممة فقد أصبحت أكثر تعبيراً عن نشاط المؤسسة ولها الدور الأساسي في الإفصاح المحاسبي.

مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية في إعداد القوائم المالية

- يظهر مدى التوافق في إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مع متطلبات إعداد وعرض القوائم المالية وفق الإطار المفاهيمي للمحاسبة والمعايير المحاسبية الدولية، من خلال نقاط الاختلاف والتقارب التي تظهر خاصة على مستوى تبني بعض المعايير المحاسبية الدولية وعلى مستوى القوائم المالية.

التوافق على مستوى القوائم المالية

يظهر توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية في كثير من النواحي التي لها علاقة أو تأثير مباشر على إعداد القوائم المالية أو المعالجات المحاسبية التي تناولتها مختلف المعايير المحاسبية الدولية ويأخذ بها النظام المحاسبي المالي. من هذه النواحي ما يلي:

- الخصائص النوعية والسياسات المحاسبية والمبادئ المحاسبية لإعداد وعرض القوائم المالية التي تبناها النظام المحاسبي المالي متوافقة إلى حد كبير مع ما نص عليه الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، ولكن ينقصها الشرح وكيفية تجسيدها في واقع المؤسسة الجزائرية، مثل مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.

- يلاحظ أن هناك توافقا بين ما جاء في المعايير الدولية المحاسبية من حيث عرض القوائم المالية وتعريف عناصرها وبين ما تضمنه النظام المحاسبي المالي، مع اختلاف في المصطلحات المستخدمة المأخوذة من النظام المحاسبي الفرنسي.

- تناول النظام المحاسبي المالي عملية الإفصاح المحاسبي بما يساير واقع المؤسسة الجزائرية، لذلك تمت الإشارة إلى بعض متطلبات الإفصاح المحاسبي بشكل مختصر.

- لم يُفصل النظام المحاسبي المالي في آثار تغيرات أسعار الصرف حسب ما جاء به المعيار 21 تغيرات أسعار سعر الصرف.

- لم يأخذ النظام المحاسبي المالي بعين الاعتبار التعديلات الجديدة التي حدثت على القوائم المالية منذ تبني المشروع سنة 2001 ومنها التعديلات التي تمت على مستوى الميزانية وقائمة الدخل.

- أظهرت الدراسة أن النظام المحاسبي المالي مستمد من فلسفة المعايير المحاسبية الدولية ويمثل فيه الإفصاح المحاسبي مطلباً يجب تحقيقه باعتباره خطوة هامة تُظهر حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة لجميع المستخدمين لقوائمها المالية.

محددات نجاح النظام المحاسبي المالي

تبين أن نجاح النظام المحاسبي المالي مرهون بتوفير بيئة محاسبية بمقومات محددة لها خصوصيتها المحلية. ومن هذه المحددات ما يلي:

- تفعيل دور مهنة المحاسبة على أساس أن المحاسبة مجال يرادف المجال الاقتصادي الذي لا يمكن أن يتطور ويرقى إلى المستوى المطلوب منه إلا بالاهتمام بالمحاسبة ومهنة المحاسبة.

- الاهتمام بالتعليم المحاسبي واستخدام الأنظمة المعلوماتية، لأن حصيلة للاهتمام بالتعليم المحاسبي واستيعاب التدفق السريع للمعلومات المحاسبية باستخدام الحاسب الإلكتروني، يتطور الفكر المحاسبي لدى المحاسبين ولا يصبح الاعتماد الكلي على الجانب التطبيقي وحده، وبذلك، تتكون إطارات محاسبية بكل المقومات الأساسية

التي يجب أن تتوفر في المحاسب والمراجع، بالإضافة إلى توفير إبطارات عاملة في المؤسسات تكون ملمة بقواعد الاقتصاد والتسويق الدوليين والمعايير المحاسبية الدولية، مما يكفل نجاح المنظومة المحاسبية الجديدة وتطويرها مستقبلا.

- تفعيل بورصة الجزائر باعتبارها أداة تفاعل ومكان التقاء قوى الاستثمار المختلفة، ولها دور فعال في توجيه الاقتصاد دون حواجز وتحريك عجلته وتنشيط دورته الاقتصادية وتوزيع الأدوار الاقتصادية وإعطاء قوة دفع أكبر وأوسع للمشروع الاقتصادي الحضاري، حيث أصبحت من شروط التقدم وأداة لتحقيق التنمية ووسيلة تمويل طويلة المدى.

ورغم أن النظام المحاسبي المالي لا يستجيب لحل كل المشاكل المحاسبية والمالية على الساحة الوطنية فهو يحتاج إلى إصلاحات وتعديلات بما يوافق التعديلات التي تشهدها المعايير المحاسبية الدولية، إلا أنه يمثل مرحلة ضرورية في تعزيز مسار اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي وتفعيل البورصة المحلية وخطوة إيجابية للمحاسبة في الجزائر يتحقق معها فعالية التسيير للمؤسسات.

- الخلاصة العامة

اتضحت مظاهر الاختلاف في الممارسات المحاسبية بين مختلف دول العالم، في تباين طرق إعداد وعرض القوائم المالية والإفصاح عن معلومات محاسبية ومالية تلخص حصيلة نشاط المؤسسات. وقد شكل ذلك عائقا أمام المستخدمين في إجراء المقارنة بين القوائم المالية زمانيا ومكانيا وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة. من هذا المنطلق كان لزاما على المؤسسات التي ترغب في الوصول لمصادر التمويل الدولية بشروط تفضيلية من طرف مختلف المستثمرين من ثقافات متنوعة، أن تعمل على تلبية مختلف احتياجاتهم من المعلومات، وهو الدافع وراء الجهود الكبيرة التي تبذلها العديد من المؤسسات الدولية لتكييف سياسة اتصالها المالية مع الاحتياجات الفعلية للمعلومات.

وحتى تستجيب القوائم المالية لهذه الاحتياجات باختلاف المكان والزمان، يجب أن تتم عملية حصر وتصنيف وتسجيل الأحداث الاقتصادية والمالية على أسس موحدة من المبادئ والممارسات المحاسبية، كما يجب ضبط العملية المحاسبية بجملة من المعايير المحاسبية لضمان التجانس في إعداد المعلومات المحاسبية والمالية وقد تجسد ذلك في مسعى التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي من طرف الهيئات والمنظمات المحاسبية الدولية لتقليص الاختلافات في الممارسات المحاسبية.

وفي هذا المجال، كان للجنة معايير المحاسبة الدولية دور كبير في إصدار معايير محاسبية عالية الجودة لإعداد وعرض قوائم مالية تركز على مبدأ الإفصاح المحاسبي بكل مقوماته، وتتوفر على أربع خصائص نوعية أساسية، وهي القابلية للفهم بالنسبة للأفراد ذوي الدرجة المعقولة من المعرفة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية

الملاءمة لاحتياجات اتخاذ القرارات الاقتصادية، الموثوقية وإمكانية الاعتماد على المعلومات عندما تكون خالية من الخطأ والتحيز وأن تتصف بأمانة التعبير والقابلية للمقارنة لنفس الوحدة على مدار الزمن أو بين الوحدات المختلفة. وبالتالي، أصبح معيار المنفعة التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين الخارجيين من خلال القوائم ذات الغرض العام أحد الأسس لإعداد وعرض القوائم المالية، وما يلاحظ أن إصدار هذه المعايير المحاسبية الدولية في شكل نصوص عامة وترك التفاصيل لكل دولة لا تتعاطى إلا الأحداث ذات الصبغة الدولية التي تبدي معظم الدول حاجة ملحة لها دون النظر لمعيار معين يلائم ظروف دولة أو مجموعة محددة من الدول بعينها.

لذلك، اتجهت العديد من الدول لتوفيق معاييرها الوطنية مع هذه المعايير المحاسبية وذلك بدرجات مختلفة حسب ظروف البيئة المحاسبية لكل دولة. ومن ضمن هذه الدول، الجزائر التي أظهر توجهها نحو الانفتاح الاقتصادي، ضرورة إيجاد محيط يتلاءم مع متطلبات الأسواق الدولية لجلب المستثمرين الأجانب ووضع تحت تصرفهم مرجعا محاسبيا تُعد على أساس مبادئه قوائم مالية في مستوى المقارنة مع قوائم مؤسسات خارجية تساعدهم على اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل، كما يساهم في تدعيم الإصلاحات الاقتصادية.

ومع ذلك، يرى المختصون والخبراء في المحاسبة والمالية عدم جاهزية الاقتصاد الجزائري لتبني في ظرف قصير نظام محاسبي جديد يختلف في مبادئه ومفاهيمه عما تعودت عليه المؤسسة الجزائرية، خاصة وأن هذا المرجع يهدف لإعداد قوائم مالية متوافقة مع تلك التي يتم إعدادها وفق معايير محاسبية دولية من طرف مؤسسات كبيرة لا يمكن مقارنتها بمؤسسات غير قادرة على نشر محاسبتها بشكل دقيق وشفاف.

وعلى أساس ذلك، فإن فهم هذا النظام المحاسبي وتطبيقه، ستواجههما بعض العوائق المحتملة والتي ظهرت فعلا عند إقرار تطبيقه في سنة 2009، حيث تم تأجيله سنة كاملة، إضافة إلى الصعوبات التي واجهت المؤسسات الجزائرية عند الانتقال إلى تطبيقه في جانفي 2010 ومحاوله إعداد القوائم المالية المقارنة، كما أنه في إطار مهنة المحاسبة زادت حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى الخدمات المحاسبية والرقابية التي تقدم من طرف المحاسبين والمراجعين. بمعايير مهنية وشخصية حتى تؤدي دورها في ضمان صدق القوائم المالية وحماية ممتلكات أصحاب المؤسسات.

إلا أنه يمكن تجاوز كل ذلك، إذا تضافرت مختلف الجهود للقيام بالترتيبات والإجراءات اللازمة التي تمس العديد من الجوانب، على رأسها جهود الهيئات المحاسبية والدولة في تبسيط وتوضيح آليات التطبيق وتسخير الموارد اللازمة للتكفل بعملية التكوين للمحاسبين والمسيرين وإعادة النظر في مناهج التدريس للمحاسبة المالية، خاصة على مستوى الجامعات الجزائرية، باعتبار أن فئة المتدربين فيها في مجال التخصص يمثلون سوق اليد العاملة مستقبلا، لذلك يجب أن تكون ذات كفاءة مهنية وتحكم فعال في تطبيق النظام المحاسبي المالي.

ومن خلال دراسة الموضوع والإجابة عن الاشكالية المطروحة، يظهر تحقق الفرضيات المقدمة، بحيث يحقق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية تجانسا عالميا في الممارسات المحاسبية، وتوحيد القراءة المالية للقوائم المالية وتعزيز ثقة المستخدمين في شفافيتها. كما أن المبادئ والقواعد والمفاهيم التي على أساسها يتم إعداد وعرض القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي متوافقة مع أغلبية ما جاءت به المعايير المحاسبية للعرض والإفصاح، رغم الغموض الذي يحيط ببعض الجوانب المحاسبية ضمن نصوصه وعدم كفاية شرح بعض المفاهيم والمبادئ وقواعد المعالجات المحاسبية خاصة المعالجات الجديدة بالنسبة للممارسات السائدة في العمل المحاسبي. والقيمة المضافة لهذه المذكرة تظهر من خلال دراسة القوائم المالية بعد استكمال النصوص القانونية والتنظيمية للنظام المحاسبي المالي ودخوله حيز التطبيق، وبالتالي، تقدم الصيغة النهائية لإعداد القوائم المالية وإمكانية إجراء مقارنتها بالقوائم التي تعد على أساس مرجعية المعايير المحاسبية الدولية.

- عرض نتائج البحث

من خلال هذا البحث تم استخلاص النتائج الموالية:

- يظهر من خلال تطور الفكر المحاسبي أن المعرفة في المجال المحاسبي تجمع بين العمل التطبيقي والعمل النظري فهي تمثل من جهة تراكم الخبرات وتكوين الأعراف والقواعد المحاسبية من ممارسات يكون الاتفاق العام للعمل بها، ومن جهة أخرى، تمثل مفاهيم ودراسات وأبحاث قادرة على مواكبة التطور الحاصل في مختلف المجالات.
- حددت المعايير المحاسبية الدولية لتوحيد الممارسات المحاسبية، معيار المنفعة الذي يجب أن تتصف به المعلومة المالية من خلال عرض قوائم مالية تفي باحتياجات المستخدمين منها.
- تم تصميم المعايير المحاسبية على مستوى المؤسسات الكبيرة لإيجاد حلول موحدة للمشاكل التي تواجهها في معالجة المسائل المحاسبية، فكثير من المفاهيم والممارسات المحاسبية التي تتضمنها هذه المعايير لم تجد محلا ضمن النظام المحاسبي المالي نظرا لحجم ومستوى المؤسسة الاقتصادية في الجزائر.
- يتقيد النظام المحاسبي المالي لتسجيل الأحداث الاقتصادية والمعاملات الأخرى بالتصور الجديد للمحاسبة المستلهم من المحاسبة الانكلوساكسونية لإعداد قوائم مالية تتصف بخصائص نوعية والتي تضمنتها المعايير المحاسبية الدولية.
- يُلزم النظام المحاسبي المالي المؤسسات الخاضعة لأحكامه ضرورة التقيد بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها حيث تمت الإشارة إليها صراحة ضمن نصوصه.
- حُددت المعايير المحاسبية في النظام المحاسبي المالي عن طريق التنظيم، حيث تم تبني معايير المحاسبة الدولية ضمنا دون أن تذكر تسميتها كمرجع أساسي. وبهذا تكون المؤسسة الاقتصادية الجزائرية قد دخلت مرحلة حاسمة بتطبيقها لهذا النظام.

- تضمنت التعليم رقم 02 المؤرخ في 29 أكتوبر 2009 نصا صريحا بتبني المعايير المحاسبية الدولية " المرجع المحاسبي الجديد الموافق مع المعايير المحاسبية الدولية أدخل تغييرات هامة على مستوى التعاريف، المفاهيم، قواعد التقييم ومحاسبة وطبيعة القوائم المالية التي تعد من طرف المؤسسات الخاضعة لمسك المحاسبة المالية".

- بالرغم من تبني النظام المالي المحاسبي لأغلبية المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية والالتزام بعملية الإفصاح المحاسبي، إلا أنها تحتاج للظروف الملائمة لتطبيقها على واقع المؤسسات الاقتصادية.

- تطبيق النظام المالي المحاسبي الذي يحتوي على جزء كبير من المعايير المحاسبية الدولية و ليس كلها، سيكون له أثر ليس فقط على الجانب المالي ولكن على عدة مستويات مختلفة في المؤسسة أهمها الجانب التنظيمي ونظام المعلومات والموارد البشرية.

- اعتماد المؤسسات الجزائرية لمرجعية المعايير المحاسبية الدولية في العمل المحاسبي سيكون له نتائج مهمة على تحديد الوضعية المالية لها، غير أن ذلك لا يساعد على تطوير نوعية المعلومة المالية في غياب المنافسة وفعالية البورصة على المستوى المحلي، الأمر الذي يتطلب إجراء إصلاحات وتغييرات جذرية على مستوى الاقتصاد والممارسات المهنية في مجال المحاسبة.

- يمكن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى وبالأخص التي تتقارب اقتصادياتها مع اقتصاد الجزائر. لكن هذا كله لا يتم بشكل سليم إذا لم يؤخذ بعين الاعتبار تكوين العنصر البشري الذي يتولى الإشراف على تجسيد عملية الإصلاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية.

- يتطلب تضافر جهود كل الأطراف المعنية بالمجال المحاسبي للعمل بنصوص النظام المحاسبي المالي، وإعادة النظر لرفع وتحسين المستوى وإعداد برامج التكوين في المحاسبة.

على ضوء ما تقدم، فإن تعديل النظام المحاسبي القائم يلعب دورا هاما في تحقيق الانسجام مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية بشكل يساعد على دخول الأسواق الدولية وتحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتنميتها، كما يعطي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بعدا إقليميا ودوليا.

- الاقتراحات

بناء على نتائج الدراسة يمكن تقديم اقتراحات تتعلق بالجوانب الموالية:

أولا الجانب التعليمي

يتضمن الجانب التعليمي القيام بما يلي:

- تهئية الإطارات على مستوى الجامعات والمعاهد الوطنية بإرسال بعثات منها إلى الخارج لمعايشة التطبيق الفعلي والميداني للمحاسبة المالية على مستوى الدول.

- تهيئة وإعداد البيئة التعليمية المحلية على مستوى الجامعات والثانويات والمعاهد والمدارس المتخصصة لتدريب الطلبة المتخرجين وإعداد يد عاملة بمواصفات علمية ومهنية دولية. ويتحقق ذلك بإعادة النظر في المناهج والكتب الدراسية وتحديثها بما يتلاءم مع التعديلات الجارية في المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها.

ثانيا الجانب المهني

يتعلق هذا الجانب بما ينبغي على الجمعيات المهنية والمؤسسات المهتمة بمهنة المحاسبة من مكاتب للتدقيق وتنظيم الحسابات والمؤسسات أن تقوم به من أجل تطبيق النظام المحاسبي المالي وتطويره بما يتفق مع متطلبات البيئة المحلية. ويستلزم ذلك ما يلي:

- على الهيئات المحاسبية في الجزائر وضع معايير خاصة بما مثلما هو موجود في عدد من الدول، لأن المعايير المحاسبية هي الموجه الأساسي للعمل المحاسبي، بحيث عند عدم وجود معيار وطني يعالج وضعية معينة ما، يمكن العودة إلى المعيار الدولي المناسب.

- إصدار توجيهات عملية من طرف المنظمات المهنية التي تكمل النقص الذي قد يظهر أثناء تطبيق المؤسسات للنظام المحاسبي المالي، حتى لا ينعكس ذلك سلبا على القوائم المالية.

— الانخراط في برنامج الاتحاد الدولي للمحاسبين، وتشجيع ظهور التعاون بين المهنيين الجزائريين والدوليين.

- توثيق صلة التعاون بين المؤسسة والجامعة والمهنيين في الميدان، حتى يكون التكامل في تطبيق النظام المحاسبي وتطويره وتحديثه مستقبلا بما يتلاءم مع المعايير المحاسبية الدولية وتأهيل العنصر البشري ليصبح قادرا على التحكم في العمل المحاسبي وفق المرجعية الجديدة التي قد تشهد تطورا في المستقبل.

- إشراك العاملين في دورات تكوينية تتعلق بكيفية إعداد القوائم المالية على أساس المبادئ المحاسبية الدولية.

ثالثا الجانب التنظيمي

يظهر في هذا الجانب دور الدولة في تحقيقه من خلال جملة إجراءات منها:

- تكييف القوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع البيئة المحاسبية الجديدة وإزالة أي تعارض حتى يسهل تطبيق المعايير المحاسبية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.

- تفعيل البورصة المحلية حتى تقوم بدورها في إلزام المؤسسات المسعرة بعرض قوائم مالية في مستوى المقارنة الدولية.

- يجب على الدولة دعم وتشجيع المؤسسات للقيام بعمليات البحث والتطوير وإعطائها فرصة المساهمة في حل المشاكل المحاسبية التي تظهر ميدانيا عند تطبيق النظام المحاسبي المالي.

- تعزيز دور الهيئات والسلطات الرقابية في تطبيق النظام المحاسبي المالي.

رابعا الجانب التكنولوجي

لتحديث العمل المحاسبي على مستوى المؤسسات، لابد من القيام بعدة إجراءات منها ما يلي:

- استبدال النظام القائم بنظام محاسبي إلكتروني حديث من خلال شبكة ربط حواسب إلكترونية بين الفروع والإدارة العامة ليرفع كفاءة العمل المحاسبي.
- استخدام النظم المحاسبية الإلكترونية التي تزيد من سرعة إنجاز العمل المحاسبي والحصول على معلومات محاسبية أكثر دقة مما يكون له أثر إيجابي على الإفصاح المطلوب في القوائم المالية.
- من أجل تأهيل المؤسسات الاقتصادية لتبني هذا النظام، يجب على الدولة القيام بمجموعة من الإصلاحات والإجراءات للعمل بتقنيات متطورة.

- آفاق الدراسة

سمحت هذه الدراسة باكتشاف المجال الواسع للبحث في موضوع القوائم المالية نظرا لديناميكية المحاسبة المرتبطة بالتطور المستمر لبيئتها، وبما أن القوائم المالية تمثل الحصيلة النهائية والهدف من كل عمل محاسبي في آن واحد، فسيجعل منها ذلك موضوعا ثريا لدراسات مستقبلية على المستوى المحلي والدولي. وعليه، يمكن مواصلة البحث في هذا الموضوع من خلال دراسة تطور المعايير المحاسبية وإمكانية النظام المحاسبي المالي مساندة هذا التطور في إعداد وعرض القوائم المالية، ومدى تحقيق القوائم المالية التي يتم إعدادها على أساس متطلبات النظام المحاسبي المالي لتطلعات مختلف المستخدمين لها المحليين منهم والأجانب.